



التحولات السياسية في البلدان العربية وانعكاساتها

على العلاقات التركية – الإيرانية

(سوريا أنموذجاً)

٢٠١٢ - ٢٠١٠

د. أفراح ناثر جاسم حمدون

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

dr.afrah_nathir@uomosul.edu.iq

تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٦/٥

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٢/٢٢

مستخلص البحث

شهدت المنطقة العربية تحولات سياسية منذ أواخر عام ٢٠١٠ تمثلت بقيام ثورات قادتها شعوب بعض الدول العربية ضد أنظمة الحكم المستبدة في تلك الدول للمطالبة بأجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وتعديلات دستورية تضمن العدالة والرفاه لهذه الشعوب، وقد كان لهذه الثورات انعكاساتها التي لم تقتصر على المنطقة العربية بل تعداها الى الدول المجاورة وخاصة تركيا وإيران التي تمثل ثقلاً إقليمياً في المنطقة وترتبط مع الدول العربية بعلاقات ومصالح اقتصادية وسياسية وأمنية وقد كانت للدولتين مواقفهما تجاه هذه الثورات أملتها مصالحهما في المنطقة، وقد توافقت مواقفهما تجاه بعض الثورات واختلفت تجاه أخرى تبعا لهذه المصالح، هذا البحث محاولة للتعرف على مواقف كلا الدولتين (تركيا وإيران) تجاه هذه الثورات وخاصة الثورة السورية التي كان الاختلاف واضحا بين الدولتين ازائها.

الكلمات المفتاحية: سوريا /العلاقات التركية الإيرانية /الازمة السورية



Political Transformations in the Arab Countries and their Impacts on Turkish-Iranian Relations (Syria a case study) 2010-2012

Dr. Afrah Nathir Jassim Hamdoun

dr.afrah_nathir@uomosul.edu.iq

Lecturer/ Department of Historical and Cultural Studies

Abstract

The Arab region has witnessed political transformations since the end of 2010, that appeared as revolutions led by the peoples of some Arab countries against oppressive regimes in those countries to demand political, economic and constitutional reforms that guarantee justice and well-being of these peoples. These revolutions had repercussions not only on the Arab countries, but also neighboring countries, especially Turkey and Iran, which represent a regional weight in the region and are associated with the Arab countries by economic ,political and security relations and interests. The two countries had their attitudes towards these revolutions dictated by their interests in the region and their positions were consistent with some revolutions and differed with others .The research is an attempt to identify the positions of both countries (Turkey and Iran) towards these revolutions, especially the Syrian revolution, which was clearly disputed between the two countries.

Keywords/ Syria/ Turkish-Iranian Relations/ Syrian Crisis



مقدمة

شهدت المنطقة العربية تحولات سياسية جزئية منذ اواخر عام ٢٠١٠ تضمنت ثورات قادتها شعوب بعض الدول العربية (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، البحرين، سوريا) ضد أنظمة الحكم المستبدة في هذه البلدان للمطالبة بأجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وتعديلات دستورية تضمن العدالة والرفاه لهذه الشعوب، وقد اختلفت هذه الثورات في شدتها زمنها تبعا لظروف كل بلد ونظامه السياسي وطريقة مواجهته لتلك الثورات، وقد أستطاعت أغلب شعوب تلك الدول الأطاحة بأنظمتها الحاكمة بعد عجز الأخيرة عن إجراء أية إصلاحات، بينما تحولت الثورة في سوريا إلى أزمة سياسية وأمنية وشهدت تعقيدات كبيرة وتدخلات دولية وإقليمية حالت دون الاطاحة بالنظام السوري ما يزال الشعب السوري يقاوم الآلة العسكرية لنظامه الحاكم والمدعوم من أطراف خارجية على رأسها إيران وروسيا.

اختلفت الآراء والتسميات التي أطلقت على هذه التحولات فإعلامياً عرف ((بالربيع العربي)) أو الانتفاضة أو الحراك وهو في نظر الغرب والولايات المتحدة ما يسمى ((بالفوضى الخلاقة))، وأطلق عليه البعض ثورة، وأعتقد أنه الأقرب لما يحدث فهي ثورة على أنظمة فاشلة مستبدة وعلى واقع متدني مريع شارك فيها الشعب بكل اطيافه ومشاربه .

ألقت هذه الثورات التي شهدتها المنطقة العربية بطبيعة الحال بظلالها على المنطقة العربية ومحيطها الإقليمي خاصة دول الجوار العربي والمتمثلة بتركيا وإيران، إذ اختلفت مواقف الدولتين من هذه الثورات تبعا لمصالح كل دولة وأجندتها الخارجية، الا ان مواقفهما يمكن أن توصف بالتوافق النسبي في أغلب الثورات، بينما بدأ الاختلاف بينهما واضحا أزاء الثورة السورية وألقى هذا الخلاف



بتبعاته على العلاقات الثنائية بين البلدين وعلى التوازن في منطقة الشرق الأوسط.

تأتي أهمية الموضوع من كون الدولتين (تركيا وإيران) من الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط ولكل منهما سياسته الخاصة التي تملئها اعتبارات مصلحة، ولأجل الإحاطة بالموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول موقف كل من الدولتين من الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا والبحرين، فيما تناول المبحث الثاني المواقف المختلفة للدولتين تجاه الثورة السورية، بينما أفرد المبحث الثالث لانعكاسات الثورة السورية على العلاقات التركية - الإيرانية



المبحث الأول

موقف تركيا وإيران من الثورات العربية

(تونس، مصر، ليبيا، البحرين)

تمتلك تركيا وإيران سياسات خاصة في المنطقة العربية وفق سياساتها الخارجية وأيديولوجية انظمتها الحاكمة وطبيعة مصالحها في المنطقة العربية، ولأجل فهم هذه المواقف لابد من التعرف على سياسة الدولتين تجاه البلدان العربية.

أ- السياسة التركية وموقفها من الثورات العربية:-

حكمت السياسة الخارجية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية (AK) للسلطة عالم ٢٠٠٢ جملة من الأسس العامة التي بنى عليها قادة العدالة والتنمية سياستهم الخارجية والقائمة على نظرية ((البعد الاستراتيجي)) لوزير الخارجية التركية أحمد داود اوغلو (Ahmed Davutoglu) والتي أرست عدد من مبادئ هذه السياسة ومنها.

١- السعي لتفسير مشكلات تركيا مع جيرانها العرب وخاصة الدول المجاورة (العراق وسوريا) وبضمنها مشكلتي الأكراد والمياه وحل جميع خلافاتها بالطرق الحوارية السلمية عبر التفاوض.

٢- تقديم تركيا على أساس أنها دولة محورية مركزية في الشرق الأوسط ليس عن طريق الأملاء بل عن طريق ما يسمى ((القوة الناعمة)) والسلوك الدبلوماسي الذي يقدم تركيا كوسيط في حل النزاعات الشرق أوسطية بصفتها وسيط يحظى بثقة الأطراف المتنازعة.^(١) وهذا ما تحقق من خلال جملة من الوساطات (التوسط في المفاوضات السورية - الإسرائيلية، التوسط في حل النزاعات الفلسطينية - الفلسطينية) وغيرها من الوساطات.



٣- محاولة تقديم التجربة التركية كأنموذج يحتذى به من قبل البلدان العربية سواءً كنظام سياسي يمثل الإسلام السياسي المعتدل أو كأنموذج اقتصادي خاصة بعد أن استطاعت حكومة العدالة والتنمية النهوض بالواقع الاقتصادي التركي وتحقيق نهضة شاملة في كافة مفاصل الدولة.

٤- بناء علاقات حسنة ومتساوية مع كافة الأطراف (الوقوف على مسافة واحدة من كافة الأطراف) ووقوف تركيا على الحياد في العديد من القضايا وهذا ينعكس ايجابيا على الناحية الاقتصادية بما يضمن ترويجا للاستثمارات التركية، فضلاً عن جملة من الاتفاقيات الاقتصادية التي توفر لتركيا سوقا كبيرا لتصريف منتوجاتها، أضاف إلى توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات العربية إلى تركيا عبر العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع البلدان العربية.^(٢) ناهيك عن حاجة تركيا الماسة الى مصادر الطاقة التي تزخر بها المنطقة العربية.^(٣)

هذه الأسس والمبادئ التي قامت عليها سياسة تركيا الخارجية منذ تولي العدالة والتنمية للحكم حتى قيام الثورات العربية لم تكن قابلة للتطبيق مع كل ما يحدث في المنطقة العربية على حد سواء تبعاً لموقع كل بلد وطبيعة المصالح التركية فيه.

بالنسبة للثورة التونسية التي اندلعت في ١٧ كانون الأول ٢٠١٠، فقد أتمم الموقف التركي أزمائها بالترقب ومحاولة حماية رعاياها وتأمين نقلهم إلى تركيا، ولم تتعدّ الردود الرسمية إرسال بيان رسمي من الخارجية التركية في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، أبدت فيه أسف الحكومة التركية على ما آلت إليه أوضاع تونس والامل في عودة الاستقرار والهدوء إلى تونس.^(٤) ويبدو أن تركيا لم تكن تتوقع أن تنتهي أحداث الثورة التونسية بسرعة وتفضي إلى خلع نظام زين العابدين بن علي (١٩٨٧ - ٢٠١١) الذي لجأ إلى المملكة العربية السعودية في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١.



أستدركت تركيا موقفها بعد خلع بن علي فحرصت على تأييد الثورة ومطالب الشعب التونسي والدعوة إلى إقامة نظام أكثر ديمقراطية وأكد وزير الخارجية التركي داوود أوغلو ان الثورة التونسية انموذج يحتذى به في البلدان التي تشد الإصلاح، من جهة أخرى عملت تركيا على توطيد علاقتها الاقتصادية مع تونس من خلال تقديم الدعم الاقتصادي، أذ وقعت مع تونس أربع اتفاقيات من ضمنها تقديم قرض بقيمة نصف مليار دولار، والغاء التأشيرة ومذكرات تبادل حرة في المجال الزراعي وإعفاء الصادرات التونسية الى تركيا من الرسوم الجمركية.

(٥)

أما موقف تركيا من الثورة المصرية فقد كان مؤيدا لها منذ اندلاع التظاهرات في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ بعد أن شهدت نجاح الثورة التونسية ووصول التغيير إلى بقية الدول العربية فبنت مواقفها على استراتيجية ثابتة واضحة بالوقوف إلى جانب الشعوب المنتفضة، فمع كل تطور في الثورة المصرية كان يوجد تصريح لرئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان (Racep Tayyip Erdogan)، في بداية الثورة دعا اردوغان الى الاستجابة السريعة لمطالب الشعوب والعمل على توفير مناخ يضمن الحرية والعدالة،^(٦) وبعد رفع سقف مطالب الثورة إلى تغيير نظام الحكم، وجه أردوغان في شباط ٢٠١١ كلمة الى الرئيس المصري محمد حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١) خلال اجتماع للبرلمان التركي طالبه فيها بالتنحي وتحقيق مطالب شعبه.^(٧)

وبعد أستلام الجيش المصري السلطة في مصر وجه أردوغان في خطاب ألقاه في مدينة سقاريا التركية في ٢ شباط ٢٠١١ رسالة الى الجيش المصري قائلاً ((يجب إجراء انتخابات حرة وعادلة على الفور والحيلولة دون حدوث أزمة واضطراب ناتجة عن التحريضات الخارجية)) ودعا الى عقد مؤتمر دولي لمساعدة مصر اقتصاديا، وتأكيدا على حرص تركيا على موقفها المؤيد



للثورة المصرية قام رئيس الجمهورية التركية عبد الله غول (٢٠٠٣-٢٠١٤) بزيارة مصر في ١٤ آذار ٢٠١١ وهو أول رئيس يزور مصر بعد الثورة وقد أكد خلال زيارته على أهمية تخطي مصر للأوضاع الراهنة وضرورة استعادة دورها الأقليمي كما أكد حرص بلاده على تقديم كافة أنواع الدعم للشعب المصري.^(٨)

أما في ليبيا كان الوضع مختلفا بعض الشيء و محرجا بالنسبة للسياسة التركية إذ كان البلدين على صلات أقتصادية ومصالح مشتركة كان لها أثرها في الموقف التركي من الثورة الليبية، إذ يوجد حوالي ٢٥ ألف من العمال الأتراك في ليبيا فضلا عن ٢٠٠ شركة تركية، فضلا عن أن الحكومة التركية لم تكن تريد الظهور كقوة مشاركة في أي تدخل عسكري خارجي ضد ليبيا كونه يخالف المحددات والمبادئ التي وضعتها لسياستها تجاه الثورات العربية.^(٩)

حرصت تركيا في الأسبوع الأول من الثورة الليبية التي انطلقت في ١٧ شباط ٢٠١١ على عدم اصدار أي رد فعل تجاهها رغم وجود تأييد شعبي تركي للثورة، ومع تطور الأحداث وفرض عقوبات دولية على النظام الليبي وشرع بعض الدول الغربية لاستحصال موافقة دولية لتدخل عسكري في ليبيا حرصت تركيا على عدم تأييده ربما خوفا من عودة الهيمنة الأوروبية التقليدية على جنوب البحر المتوسط وخاصة الفرنسية وهو ما يهدد مصالحها، وتتجلى هذه الهواجس لدى الحكام الأتراك في تصريح لوزير الخارجية التركي داوود أوغلو في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٠. ((لقد أعطيت أوامري الى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في أفريقيا سفارة تركية عليها العلم التركي)).^(١٠)

ازاء هذه التطورات ادركت الحكومة التركية أن التزام الصمت سوف يعرضها لسخط جماهيري خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٠) الخاص بفرض عقوبات دولية على نظام معمر القذافي (١٩٦٩-



٢٠١١)، لذا أصدرت الخارجية التركية بياناً أعربت خلاله عن أملها في أن يسهم هذا القرار في حل المشاكل المستعصية في ليبيا وأكد البيان على ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة الشعب الليبي.^(١١)

أصبحت الأمور أكثر إحراجاً لتركيا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣) القاضي بحظر الطيران في الأجواء الليبية ومن ثم قرار حلف الناتو التدخل في ليبيا عسكرياً، وقد حرصت تركيا على الوقوف بوجه أي تدخل عسكري مبررة ذلك بأنه سيؤدي إلى أثار سلبية وسيتسبب بدمار ليبيا، ولكن مع تطور الأحداث والتزامات تركيا كعضو في حلف الناتو، وحرصاً منها على دور تركيا أكثر فاعلية على الساحة الليبية في حال تغيير النظام أستدركت تركيا موقفها فساندت عمليات حلف الناتو على أن تكون مهامها محصورة بالعمليات الإنسانية.^(١٢) وبعد سقوط نظام القذافي سارعت تركيا إلى الاعتراف بالمجلس الليبي الانتقالي في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١.^(١٣)

أما بالنسبة للبحرين التي شهدت تظاهرات في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، فلم يكن الموقف التركي أزائها مختلفاً، إلا أنه لم يتعدّ رفض استخدام القوة في قمع المظاهرات ورفض التدخل الخليجي في شؤون البحرين بعد أن أرسلت السعودية والأمارات قوات من درع الجزيرة لفض التظاهرات في البحرين وحذرت من تفسير هذه التظاهرات على أساس طائفي.^(١٤) وربما كانت محدودية هذه التظاهرات ونجاح الحكومة البحرينية في فضها سبباً في اقتصار الموقف التركي على هذه التصريحات الطفيفة.

ب- السياسة الإيرانية وموقفها من الثورات العربية:-

قبل التطرق إلى المواقف الإيرانية من الثورات العربية لابد من التعرف على نظرة إيران إلى الدول العربية وطبيعة علاقاتها مع هذه الدول، فإيران ترى أن أغلب الأنظمة العربية موالية للولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وتتنظر لها



نظرة عدم رضا ولا تكاد توجد علاقات ثنائية معها وان وجد فلا ترقى الى المستوى المطلوب مثل (مصر وتونس)، بينما تملك علاقات وثيقة مع كل من سوريا ولبنان على اعتبار انها على غير وفاق مع "اسرائيل" وراعتها الولايات المتحدة، من جهة أخرى تتخذ ايران من القضية الفلسطينية نقطة أساسية في تعاملها مع الدول العربية، اذ تر فيها ايران قضية اسلامية وتعد سوريا منفذها الاستراتيجي الى هذه القضية والى دعم المقاومة الفلسطينية وحزب الله في لبنان هذا فضلا عن العامل المذهبي. ومع انطلاق الثورات العربية كان الموقف الايراني الرسمي يرى في هذه الثورات ((بوادر صحوة إسلامية)) تواصلت بفعل جهود الثورة الايرانية.^(١٥) ورأت فيها ((بشرى)) بنظم إسلامية شعبية على غرار الثورة الايرانية لذا ناشدت علماء الدين في مصر للقيام بدور انموذجي من خلال استخدام الشعارات التي يردها الشعب حسب قول القائد الاعلى للثورة الايرانية (علي خامنئي)، فضلا عن إعطاء هذه الثورات طابع الانتفاض على تبعية حكامها للغرب، مركزة على موقف حكومات هذه الدول من الولايات المتحدة الامريكية و"اسرائيل" وتخليها عن دعم القضية الفلسطينية.^(١٦)

ايدت ايران الثورتين التونسية والمصرية ووصفها المرشد الاعلى للثورة الايرانية علي خامنئي في خطبة الجمعة ٤ شباط ٢٠١١ بأنها: ((بوادر يقظة إسلامية مستوحاة من الثورة الإسلامية الايرانية عام ١٩٧٩))، بل والاكثر من ذلك اعتبر تزامن نجاح الثورة المصرية والاطاحة بنظام مبارك مع حلول الذكرى الثانية والثلاثين لنجاح الثورة الايرانية في ١١ شباط ٢٠١١ دلالة على قوة تأثير الثورة الايرانية في محيطها.^(١٧)

جاء الموقف الرسمي للحكومة الايرانية على لسان المتحدث بأسم الخارجية الايرانية رامين مها نبارست عندما قال: ((ان الشعب في كل من مصر وتونس أذهل القوة الاجنبية بالانتفاضة ضد الحكومات التي تساندها الولايات المتحدة))



وأضاف في مؤتمر صحفي ((في حين تأخذ المنطقة شكلا جديدا وتتواصل التطورات نأمل ان نرى شرق أوسط إسلاميا قويا يقف أمام المحتلين الصهاينة)).
(١٨)

أما الموقف الايراني من الثورة الليبية فبالرغم من إعلان إيران مساندة الثورة الليبية الا انها عارضت التدخل الاجنبي العسكري في ليبيا فبالنسبة لطهران فان التخلص من نظام القذافي بواسطة دعم حلف الناتو وبقيادة الولايات المتحدة هو امر غير مرغوب فيه لان ايران ترى ان الدول الاوربية والولايات المتحدة تسعى للسيطرة على الساحة السياسية التي ستشكل في ليبيا. (١٩)

أما البحرين فقد حظيت التظاهرات فيها بدعم إيراني متصاعد سواء على صعيد الخطاب السياسي او الاجراءات المتخذة، اذ ادانت ايران النظام البحريني واتهمته بالإجرام وسفك الدماء (بينما لم تصدر عنها هكذا تصريحات في الثورة الليبية، التي امعن فيها النظام بقتل الابرياء) وشهدت وسائل الاعلام الايرانية سواء الناطقة بالفارسية أو بالعربية أو الانكليزية حملة كبيرة ضد النظام البحريني، كذلك أكدت ايران على أن الشعب البحريني يتعرض للظلم بعد تعرضه للاهمال الاعلامي من قبل الدول الاخرى، فضلا عن ذلك رفضت ايران تدخل قوات درع الجزيرة لانهاء التظاهرات في البحرين، مما جعل موقف ايران يفهم من بل الاطراف الدولية على انه مساندة على اساس طائفي وهو ما حاولت ايران نفيه. (٢٠)



المبحث الثاني

الموقف التركي والايراني من الثورة السورية

شهدت سوريا كما في سابقتها من البلدان العربية ثورة شعبية ضد نظامها السياسي وقد انطلقت هذه الثورة في اذار ٢٠١١ من درعا لتشمل بقية المدن السورية، وأخذت الاحداث في سوريا تتصاعد بوتيرة متسارعة واخذت حيزا اكبر نتيجة لموقع سوريا الاستراتيجي على الساحة السياسية الاقليمية وارتباطها بقوة اقليمية ودولية لها وزنها وثقلها السياسي في المنطقة، فضلا عن علاقاتها الدولية المتشابكة والشائكة في بعضها، وقد كان لتركيا وايران مواقف مختلفة حيال هذه الاحداث كل من منطلق مصالحه وطبيعة ارتباطه بسوريا من جهة وبأطراف دولية من جهة أخرى.

أ- الموقف التركي من الثورة السورية:-

تشكل العلاقة التركية - السورية في العقد المنصرم ابرز انجازات السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في تركيا وأفضل تطبيق عملي لنظرية البعد الاستراتيجي، اذ استطاعت هذه السياسة الانتقال بالدولتين من شفير الحرب عام ١٩٩٨ على خلفية اتهام أنقرة لدمشق باحتضان ودعم حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) الى علاقة استراتيجية وثيقة، شملت كل النواحي من زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الدول في عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥،^(١١) الى جوانب أخرى أهمها الاقتصاد، اذ عقدت الدولتان ابتداءً من عام ٢٠٠٦ عدداً من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية منها انشاء منطقة تبادل حرة والغاء التأشيرة بين البلدين والغاء التعريف الجمركية وصولاً الى انشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين في عام ٢٠٠٩، وقد تضاعفت معدلات التجارة بين البلدين بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ الى ثلاث أضعاف.^(١٢) وقد بلغ عدد الاتفاقيات



الموقعة بين الجانبين في الاجتماع الاول للمجلس الاستراتيجي الذي عقد بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه قرابة (٥٦) اتفاقية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية، وتجدر الاشارة الى أن معظم هذه الاتفاقيات جرى تنفيذها ولم تبق حبرا على ورق كما في العلاقات الثنائية بين تركيا وبعض البلدان العربية ومنها العراق، وبالنسبة للجانب السوري كان هذا التقارب والتعاون فرصة للتخلص من العزلة السياسية التي فرضها الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، وأمنت اتصالا مع الدول الغربية عن طريق تركيا. (٢٣)

بناء على ما تقدم فان يتضح تحول الموقف التركي من الثورة السورية وهي التي تربطها بالنظام السوري علاقات وثيقة يبدو من الصعب التفريط بها، الا ان المتتبع للأحداث يرى ان الحكومة التركية كانت قد سبقت الاحداث ونهبت الحكومة السورية الى ضرورة اجراء اصلاحات قبل ان تطالها رياح التغيير، وحتى بعد اندلاع التظاهرات في سوريا استمرت الحكومة التركية بمطالبة النظام السوري بالإصلاحات.

ويمكن تقسيم الموقف التركي من هذه الثورة الى ما يأتي:-

١- مرحلة الدبلوماسية:-

وتمتد هذه المرحلة من بدء التظاهرات في منتصف اذار ٢٠١١، اذ حاولت الحكومة التركية في هذه الفترة اقناع الحكومة السورية بضرورة اجراء اصلاحات سريعة مع استعداد تركيا لتوفير كل المساندات لتحقيق هذا الاصلاح منطلقا من طبيعة العلاقة التي تربطها بسوريا ونجاح تجربتها في مجال الاصلاح وانطلاقا من مكانتها الاقليمية ومحاولتها اثبات قدرتها على التأثير السياسي الاقليمي بسبب قابليتها على الاقناع وكسب ثقة الاخرين. (٢٤)

اقتصرت هذه المرحلة على إصدار بيانات رسمية تؤكد حرص تركيا على استقرار سوريا وضمان سلامة أراضيها وشعبها وعن أملها في اجراء اصلاحات



داخلية تعيد الى سوريا استقرارها وامنها، وكانت وزارة الخارجية التركية هي أول من اصدر بيان بشأن التظاهرات في سوريا وذلك بتاريخ ٢٥ اذار ٢٠١١، كذلك جرت اتصالات مباشرة بين رئيس الوزراء التركي اردوغان والرئيس السوري بشار الاسد في اذار ايضا ويتمحور بيان الخارجية واتصالات اردوغان حول قلق تركيا من الاحداث في سوريا واملها في عودة الاستقرار وتأييد تطبيق قرارات الاصلاح التي أطلقها المسؤولون السوريون، لكن التجاهل السوري لمطالب الاصلاح اثار حفيظة وقلق الاتراك من انعكاس هذا الامر على أمن تركيا ما دفعها الى زيادة الاتصالات مع القيادة السورية، اذ ارسلت الحكومة التركية وزير خارجيتها دأوود اوغلو الى دمشق على رأس وفد للقاء الاسد في ٦ نيسان ٢٠١١ وحمل الوفد رسالة تضمنت جملة من النصائح منها الاسراع بأجراء اصلاحات شاملة وضرورة الانفتاح على المعارضة، وضرورة الانتباه الى ما يجري في المنطقة في إشارة الى ما جرى في ليبيا. (٢٥)

٢- المرحلة الثانية: مرحلة اتخاذ الخطوات العملية ازاء ما يحدث في سوريا :-

بعد ان رأت الحكومة التركية تجاهل المسؤولين السوريين لدعوة الاصلاح التي اطلقوها وتفاقم الوضع في سوريا والقمع الذي يواجهه به المتظاهرون والسخط الدولي من ما يجري في سوريا، فضلا عن خوف تركيا من انتقال ما يجري في جوارها الى أراضيها، كان لابد لها من اعادة ترتيب أوراقها فشهدت هذه المرحلة تشديد في اللهجة التركية تجاه النظام السوري، اذ اصدرت الخارجية التركية في ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١١ بياناً طالبت فيه الحكومة السورية بجملة من المطالب منها (اتباع اقصى حالات ضبط النفس وعدم استخدام القوة أتجاه الاحتجاجات، والاسراع بإجراء الاصلاحات والتخلي بالصبر لمنع ازدياد الحوادث وتضخيمها بشكل يدخل سوريا في دوامة). (٢٦)



اتخذت الحكومة التركية في هذه المرحلة جملة من القرارات منها إقامة معسكرات للاجئين السوريين داخل أراضيها معللة ذلك من منطلق حسن الجوار ومن الواجب الانساني، واستقبلت أول مجموعة من اللاجئين في ٢٩ نيسان ٢٠١١، كذلك شهدت هذه المرحلة تحولاً في الموقف التركي باتجاه دعم المعارضة إذ استضافت تركيا مؤتمرات المعارضة السورية وكان أول مؤتمر قد عقد في شهر نيسان في مدينة استانبول.^(٢٧)

أكد استدعاء تركيا لسفيرها في دمشق عمر أولهون قلق الحكومة التركية التي عقدت اجتماعاً لمجلس الامن القومي التركي في ٢٨ نيسان ٢٠١١ بحضور رئيس الجمهورية عبد الله غول ورئيس الوزراء اردوغان ووزير الخارجية ورئيس الاركان ورئيس وكالة الاستخبارات والقائد العام لقوى الامن الداخلي والسفير التركي في دمشق، وقد خلص الاجتماع الى ارسال وفد حكومي رفيع المستوى برئاسة رئيس وكالة الاستخبارات التركي هاقان فيدان ومعه عدد من الخبراء والمختصين الى دمشق لنقل رسالة مفادها استعداد تركيا لدعم الاصلاحات في سوريا والاجتماع بالرئيس السوري لفهم آخر التطورات على الساحة السورية، وأن يقدم الوفد المرافق شرحاً للتجربة التركية في مجال الاصلاح والتخطيط والادارة للحكومة السورية.^(٢٨)

٣- المرحلة الثالثة: مرحلة التحول وتغيير المواقف باتجاه الضغط على الحكومة السورية:-

بعد ان يأست الحكومة التركية من اجراء إصلاحات حقيقية في سوريا ومع ازدياد وتصاعد الاحداث الدامية التي تشهدها المدن السورية نتيجة القمع من جانب النظام السوري، وازدياد الضغوط الدولية أدركت ان مرحلة النصح قد فات وأنها.



اتسمت هذه المرحلة بالانتقاد العلني والواضح لممارسات النظام السوري ضد المتظاهرين، ففي مقابلة متلفزة في ٢ أيار/ مايو ٢٠١١ حذر أردوغان الرئيس السوري من عواقب الاستمرار في قتل المدنيين وارتكاب المجازر لان ذلك سيزيد تشديد الضغوط الدولية على سوريا وفي هذه الحالة ستكون تركيا مضطرة للقيام بما هو واجب تجاه هكذا مواقف (في اشارة الى امكانية مشاركة تركيا في أي عمل عسكري دولي) وقد ارادت الحكومة التركية ممثلة بشخص اردوغان ايصال أربع رسائل الى دمشق هي: (٢٩)

١. ان الازمة السورية لم تعد مسألة سورية فقط وإنما أصبحت مسألة تركية داخلية من منطلق تأثيرها على أمن تركيا وإذا لم تنتبه القيادة السورية الى ذلك فأن الوضع في سوريا سيفجر المنطقة برمتها.
٢. بطلان ما تدعيه الحكومة السورية عن المؤامرات الداخلية والخارجية.
٣. اذا ما تحولت القضية السورية الى مسألة دولية من خلال مجلس الامن الدولي فإن تركيا لن تقف بوجه الإرادة الدولية وهي دولة تحترم القانون.
٤. ان الوقت لم يفت لإجراء تغييرات جذرية وعميقة وجدية بأسرع وقت.

وتزامنا مع تغير الموقف التركي استضافت تركيا مؤتمر المعارضة السورية الثاني في حزيران/ يونيو ٢٠١١ بعد أن رفضت مصر استضافته، وقد عللت تركيا ذلك بأنها دولة ديمقراطية ودولة حريات لذا فلا يسعها رفض استضافة المؤتمر، وقد حضر المؤتمر فضلا عن المعارضة السورية ممثلون عن الولايات المتحدة ودول أوروبية وعربية، تلى ذلك عقد مؤتمر آخر للمعارضة السورية في استانبول في ١٦ تموز ٢٠١١ باسم ((مؤتمر الانقاذ الوطني)) والذي اعلن عن ((حكومة الظل)) التي من المفترض ان تقود سوريا بعد نظام الاسد، وقد أنتخب الحاضرون مجلس أنقاذ يضم (٢٥) معارضا من الخارج الى ان يتم انتخاب (٥٠) آخرين من معارضي الداخل ليكونوا هيئة الانقاذ المكونة



من (٧٥) شخصا من جميع أطراف الشعب السوري.^(٣٠) كما عقد اجتماعا للمعارضة السورية الاسلامية (الاخوان المسلمين) في ٢٠ - ٢١ اب ٢٠١١ للتمهيد لإعلان (المجلس الوطني الانتقالي السوري) وتجدر الإشارة الى ان معظم القيادة الاخوانية السورية موجودة في تركيا.^(٣١) وهو ما يؤكد دعم تركيا للتيارات الإسلامية العربية

من جهة اخرى استمرت تركيا في اتصالاتها مع النظام السوري لكن بلهجة أشد حدة وكانت نقطة التحول هي زيارة وزير الخارجية داوود اوغلو الى دمشق في اب ٢٠١١ مبعوثا من قبل رئيس الوزراء اردوغان في زيارة استغرقت ٦ - ٧ ساعات التقى خلالها بالرئيس السوري بشار الاسد وأوصل له رسالة مفادها "يجب ايقاف العمليات العسكرية ضد المدنيين فورا ومن دون أي شروط" محذرا من "انها رسالة تركيا الاخيرة والنهائية". وتجاه الموقف السوري غير المبالي اقدمت انقرة على قطع علاقتها مع النظام السوري والتحضير لفرض عقوبات دولية ضده.^(٣٢) ويبدو ان تركيا كانت تأمل إلى اخر لحظة بمسك كل خيوط اللعبة في يدها لتجنب حرب اقليمية على حدودها.

تضمنت هذه المرحلة أيضا تنسيق المواقف الدولية مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا وغيرها من الدول الاوربية وكذلك مع بعض الدول العربية (المملكة العربية السعودية وقطر) لأجل تهيئة الملف السوري لعرضه على مجلس الامن الدولي وقد توفرت لتركيا جملة من العوامل التي مكنتها من القيام بجهود دولية في هذا المجال منها علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة وعملها على صعيد المؤسسات الدولية الانسانية ومنه مفوضية اللاجئين ومفوضية حقوق الانسان، فضلا عن عضويتها في حلف الناتو الذي ربما يكون المرشح للقيام بعمل عسكري دولي في سوريا كما في ليبيا.^(٣٣)



تطور الموقف التركي الى الدعوة للمرة الاولى الى تنحي الرئيس السوري في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١١، كما اتخذت سلسلة من العقوبات الاحادية الجانب منها تجميد أرصدة الحكومة السورية لدى تركيا للضغط على النظام السوري ولوقف ومنع استيراد الاسلحة. (٣٤)

كانت تطورات الاوضاع في سوريا وراء تصاعد الموقف التركي، ومنها الفوضى والحرب الاهلية والتدخل الدولي العسكري في سوريا مما سيؤثر سلبا على تركيا ويشكل خطر على أمنها الوطني، فمن جهة تخشى تركيا ان تقضي الفوضى في سوريا الى مطالبة أكراد سوريا بالانفصال وهو ما قد يشجع أكراد تركيا أيضا على معاودة طلب الانفصال، كما انها تخشى عودة نشاط حزب العمال الكردستاني لنشاطه في سوريا مستفيدا من الفوضى السياسية والامنية فيها، ومن جهة أخرى سينعكس هذا الوضع على الاقتصاد التركي بتوقف التجارة مع سوريا وتوقف السياحة السورية، فضلا عن ما يشكله ازدياد أعداد اللاجئين السوريين من عبئ مضاف على الاقتصاد التركي، فضلا عن مخاوف سياسية من طبيعة الحكومة التي ستخلف نظام الاسد وتوجهاتها. (٣٥)

كما إن بروز المطالبات بتغيير نظام الأسد وضرورة تهيئة البديل له، كان يحتم على انقرة ان تسعى لضمان هذا البديل وهو ما تبغيه الاخيرة من خلال احتضانها لمؤتمرات المعارضة السورية وابوائها للاجئين، أما السيناريو الثالث فهو القيام بإصلاحات وهو احتمال يبدو صعب التحقق، الا ان تركيا تحبذ هذا الحل لأنه سيجنب تركيا العديد من المشاكل على حدودها ويوفر لها فرصة المشاركة في هذا الاصلاح عن طريق محاولة ترتيب الشأن السوري وتقديم النصح والإرشاد في مجال الإصلاح. (٣٦) أو ترتيب المشهد السياسي السوري كما موجود في العراق من تقاسم للمناصب والمقاعد البرلمانية.



ب- الموقف الإيراني من الثورة السورية:-

يختلف الموقف بالنسبة لإيران عن تركيا إذ تمتلك إيران علاقات استراتيجية وثيقة مع النظام السوري تحكمها المرجعية المذهبية للنظاميين. وعلى الرغم من أن نظام الحكم في سوريا قومي بعثي إلا أن حكامه يرتبطون مع إيران بمرجعية مذهبية واحدة وعلاقات ثنائية مترابطة ترجع الى عقود عدة، إذ تمثل سوريا حلقة وصل بين ايران و لبنان وهي تمثل بالنسبة لإيران مع العراق محورا مذهبيا يمتد من ايران الى سواحل لبنان، ولسوريا وايران مواقف مشتركة وتنسيق تجاه العديد من القضايا الدولية، تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية ودعم المقاومة.

وعلى العكس من الموقف التركي من الثورة السورية الذي جاء متناغما مع مواقفها من بقية الثورات، كان الموقف الإيراني من الثورة السورية يناقض مواقفها من بقية الثورات التي حاولت فيها ايران ان تبدو نصيرة لارادة الشعوب وضد انظمة الفساد ، إذ وضعها موقفها من الثورة السورية بين طرفي المبادئ التي طالما اكدت عليها والمصالح التي كشفت عنها الثورة السورية بعيدا عن مبادئ وايدولوجية الثورة الإيرانية^(٣٧)

اتخذت الحكومة الإيرانية موقفا مؤيدا للنظام السوري منذ انطلاق التظاهرات في منتصف اذار ٢٠١١ وتبنت وجهة النظر الرسمية للاحداث، وبدأت وسائل الاعلام الإيرانية تردد الرؤية التي يرددها الاعلام الرسمي السوري من إن ما يحدث في سوريا هو مؤامرة مخطط لها من قبل دول أجنبية بالتعاون مع "اسرائيل"، وتجاهلت اراء المعارضة بشكل كامل مؤكدة ثقتها بقدرة النظام السوري على تجاوز هذه المؤامرة.^(٣٨)

وبالرجوع الى العلاقات الإيرانية - السورية منذ عام ١٩٧٩ لا يبدو الموقف الإيراني مفاجئاً بسبب طبيعة العلاقات ولأن سقوط نظام الاسد سيؤثر سلبا على نفوذ ايران في المنطقة عموما وفي سوريا ولبنان خصوصا إذ مثلت سوريا حجر الزاوية في هذا النفوذ.^(٣٩)



كان أول تعليق رسمي على الأحداث في سوريا على لسان سفير إيران في دمشق السيد احمد الموسوي خلال مؤتمر ((الصحوۃ الاسلامية ومواجهة الفتنة في سوريا)). واعتبر ان ما يحدث مؤامرة يحيكها اعداء سوريا مشبهاً ما يحدث، بما حدث في إيران عام ٢٠٠٩ (في اشارة الى التظاهرات التي شهدتها إيران بعد انتخابات الرئاسة الإيرانية عام ٢٠٠٩) متهما المتظاهرين بانهم عملاء للخارج ويتلقون أوامر من "إسرائيل" للإطاحة بالنظام السوري الذي يدعم المقاومة وهو ما يوجب على الشعب السوري الحفاظ على النظام وعدم المشاركة في هذه المؤامرة، اعقب ذلك تصريح للمتحدث بأسم الخارجية الإيرانية رامين مها نباراست في ١٢ نيسان ٢٠١١ اذ اعلن في مؤتمر رسمي أن ((التظاهرات الشعبية السورية مخطط غربي وعمل مدفوع من الخارج خصوصا من الامريكيين والصهاينة... ووسائل الاعلام تحاول خلق تظاهرات وهمية وتضخم مطالب فئة صغيرة ومحدودة وتصويرها على أنها مطالب شعبية وتظاهرات للأغلبية ولا يجب على أحد أن ينخدع بهذه اللعبة الامريكية... فالقوة الغربية تريد استهداف سوريا وإيران لدعمهما المقاومة)).^(٤٠)

من جهة أخرى اعلن المرشد الاعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي في خطاب في ذكرى رحيل الخميني في حزيران ٢٠١١، أن الثورة السورية تختلف عن بقية الثورات في محاولة لتبرير الموقف الإيراني معللا ذلك بأن ما يحدث في سوريا هو من صنعة الولايات المتحدة وإسرائيل^(٤١)

لم يقف الدعم الإيراني للنظام السوري عند المساندة السياسية فحسب بل تعداه الى تقديم الدعم المالي واللوجستي والعسكري، فماليا ومع ازدياد الاضطرابات والضغط الاقتصادي الدولية على سوريا، قام النظام الإيراني وبتوجيه من المرشد الاعلى علي خامنئي بصرف ثلاث مليارات دولار لنظام السوري كمنحة في الاشهر الثلاثة الاولى من الثورة تلاها قرار بتخصيص تسعة مليارات دولار بصفة عاجلة ومن دون أي شروط للنظام السوري يتم دفعها على دفعات حتى اذار ٢٠١٢ فضلا عن (٢٩٠) ألف برميل نفط يوميا مجانا.^(٤٢) وربما كانت هذه الاجراءات ردا على تجميد تركيا لأرصدة سوريا.



أما عسكرياً فمع بداية التظاهرات وتحديداً في نيسان ٢٠١١ بدأت التقارير الدولية والاقليمية ترصد تلقي النظام السوري دعماً عسكرياً ايرانياً يشمل اسلحة وعتاد وعدة عسكرية، وقد تقاطعت هذه المعلومات مع اعلان السلطات التركية اعتراضها لشحنات اسلحة كانت متجهة من ايران الى سوريا ما بين اذار واب ٢٠١١.^(٤٣) وتجدر الإشارة الى ان ايران كانت قد ارسلت قبل بداية التظاهرات سفينتين حربيتين الى اللاذقية في ٤ شباط ٢٠١١ على متنها عناصر من "الباسيج" التابع للحرس الثوري الايراني تحسباً لأي محاولة للإطاحة بالنظام السوري كما اكدت بعض المصادر ان طائرتين مدنيتين ايرانيتين محملتين بعناصر من ((الباسيج)) وصلت الى مطار دمشق في الوقت ذاته.^(٤٤) كما تحدثت بعض المصادر السورية عن أن ماهر الاسد شقيق الرئيس السوري دخل الى مدينة درعا بصحبة (٥٠٠٠) عنصر من الحرس الثوري الايراني تساندهم الفرقة الرابعة عشر من الجيش السوري.^(٤٥) أما الدعم اللوجستي فقد أشارت عدد من التقارير الى ارسال خبراء في مجال الاتصالات، كما ذكرت التقارير ان ايران أرسلت بعض الوحدات الخاصة التي تضم مستشارين وخبراء من الحرس الثوري الايراني وتقنيين، وقد تحدثت مصادر اخرى عن إرسال طهران فريقاً مؤلفاً من (٦٥) عنصراً من الحرس الثوري وأربع طائرات محملة بالأسلحة الى قاعدة عمار التابعة للحرس الثوري الايراني في دمشق.^(٤٦)

ويبدو أن وراء هذا الدعم الايراني للحكومة السورية مخاوف إيرانية داخلية وأخرى خارجية، فداخليا تخشى ايران من انتقال موجة التظاهرات والثورات الى داخل ايران بعد إعلان المعارضة الايرانية دعمها للثورة السورية، أما خارجياً فتخشى ايران من أن يؤدي سيناريو سقوط النظام السوري الى تهديد النفوذ الايراني في المنطقة العربية وقطع الخط الذي يربطها بلبنان وحزب الله، فضلاً عن المخاوف من نظام سوري جديد قد يخالفها في المذهب وفي السياسة الخارجية إزاء الغرب.



المبحث الثالث

انعكاس تطورات الثورة السورية على العلاقات

التركية – الإيرانية

تعد تركيا وإيران أكثر دولتين مؤثرتين في منطقة الشرق الأوسط فلكل منهما علاقات مختلفة مع محيطه الاقليمي تبعا لاعتبارات مصلحة واجندة سياسية، ويمكن وصف العلاقات بين البلدين عموما بالحسنة مع وجود فترات تتعكر فيها هذه العلاقات لسبب أو لآخر، مع وجود تنافس بين هذين الفاعلين الدوليين في المنطقة.

نمت العلاقات التركية – الإيرانية بشكل ملحوظ بعد تولي حزب العدالة والتنمية التركي للحكم عام ٢٠٠٢، إذ رأت إيران في تولي العدالة والتنمية انتصارا للتيار الاسلامي على التيار العلماني الذي حكم تركيا لعدة عقود، كما ان السياسة الخارجية لقادة العدالة والتنمية أعطت أولوية أكبر للدول الشرق أوسطية منها للدول الغربية على عكس سابقتها وشكل ذلك عصرا جديدا من الانفتاح على ايران ترجم عبر العديد من الاتفاقيات السياسية والامنية والاقتصادية، كما ساهمت بعض الاحداث في تحسين صورة تركيا لدى ايران منها رفض تركيا للاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ثم تدهور العلاقات التركية – الاسرائيلية على خلفية الحرب على لبنان وغزة.^(٤٧) كذلك تمتلك الدولتان رؤية مشتركة لبعض القضايا التي تمس البلدين منها رفضهما للحركات الانفصالية الكردية، فضلا عن الموقف التركي من الملف النووي الايراني ورفضها تنفيذ العقوبات الدولية المفروضة على ايران التي تمثل مصدر ثلث الاستيراد التركي من النفط والغاز كما ان تركيا أصبحت تمثل لإيران بعد العقوبات الدولية الممر الذي تطل منه على العالم الغربي.^(٤٨)



تعد الثورة السورية نقطة تحول في هذه العلاقات، اذ بنت كل من تركيا وايران مواقفهما تجاه الثورة السورية وفق اجندتها الخاصة التي تملئها مصالحها في المنطقة، فتركيا التي تعد سوريا انموذجا لسياستها الخارجية كانت تخشى من انعكاسات وتأثيرات الثورة السورية على أمنها لذا كانت تدعم العمل الدولي المنسق من خلال الامم المتحدة والجامعة العربية، ولم تتعدا تدخلاتها التصريحات والبيانات وإيواء اللاجئين (إلى حد الأن على أقل تقدير)، على النقيض من ايران التي تمثل سوريا ممرها الاستراتيجي الى القضية الفلسطينية التي تعدها ايران احدى ركائز سياستها تجاه المنطقة الغربية فضلا عن العامل المذهبي الذي يجمعها بالنظام السوري.^(٤٩) فكان دعمها للنظام السوري تدخلا حقيقيا من خلال المشاركة في المعارك الدائرة على الساحة السورية.

القت هذه المواقف المختلفة بظلالها على العلاقات الثنائية التركية - الايرانية وقد بدا ذلك واضحا، خاصة من الجانب الايراني بعد ان اوقفت تركيا العديد من شحنات الاسلحة الايرانية المتجهة الى سوريا في اطار حملة التشديد على منافذها الجوية والبرية خوفا من تسرب الاسلحة الى دمشق، ففي اذار ٢٠١١ اجبرت السلطات التركية عدد من الطائرات الايرانية المتجهة الى دمشق عبر اجوائها على الهبوط لتفتيشها وقد اوقفت أحداها بسبب حملتها من الاسلحة، وعلى الحدود البرية اوقفت السلطات التركية في اب ٢٠١١ عدد من الشاحنات التي كانت تنقل على متنها أسلحة لدمشق أما في المجال البحري فقد صرح اردوغان في ايلول ٢٠١١ ان بلاده اعترضت احدى السفن التي تحمل العلم السوري وهي محملة بأسلحة وذخائر.^(٥٠)

من جهة أخرى كانت مفاوضات تركيا على نصب الدرع الصاروخي الامريكي المضاد للصواريخ على أراضيها، فضلا عن رفض المشاركة في اسطول الحرية (٢)، وجود معلومات عن إعادة التنسيق الاستخباراتي بين تركيا



و"إسرائيل" أثره في اعتبار طهران أن هذه الاجراءات موجهة ضدها كما ضد سوريا متهمة أنقرة بمساندة المخطط الغربي ضد سوريا. (٥١)

كانت تصريحات مسؤولي البلدين تعكس الفتور الذي ساد العلاقات الثنائية بينهما على خلفية المواقف من الثورة السورية، إذ صرح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية مها نباراست في ٢١ تموز ٢٠١١ قائلاً "لو خيرانا بين تركيا وسوريا سنختار سوريا بلا شك"، كما سبق لإيران أنها أعلنت أنها لن تقف موقف المتفرج اذا ما تدخل حلف الناتو في سوريا في إشارة إلى إمكانية أستهداف قواعد الحلف في تركيا. (٥٢) وجاء الرد التركي على إيران عمليا بالقبول العلني للانخراط في مشروع الدرع الصاروخي الذي كانت قد وافقت عليه مبدئياً، كما أعلنت انها ستسمح لحلف الناتو بإقامة قواعد تنصت وتجسس (رادار) في مدينة ديار بكر في جنوب شرق تركيا، وهو ما يبدو انه مواجه ضد إيران وروسيا. (٥٣)

كانت وسائل الاعلام المترجم العلني للاتهامات المتبادلة بين تركيا وايران اذ ركزت وسائل الاعلام الإيرانية الرسمية وشبه الرسمية على نشر ادعاءات تتعلق بدعم تركيا للمسلحين على حدودها مع سوريا وعن اجتماعات تركية - إسرائيلية، مع نشر عناوين رئيسية ضد تركيا في صحفها، فعلى سبيل المثال نقل موقع المنار (التابع لحزب الله في لبنان) خبراً مفاده أن الرئيس الإيراني أحمددي نجاد قد ارسل مبعوثاً خاصاً الى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لنقل رسالة تنطوي على تهديد عسكري فحواه ((أن استعمال اية قوة عسكرية تركية للهجوم على سوريا سيعرضها لقصف صاروخي إيراني)) وتزامن ذلك مع تقرير يشير الى ان سعي الولايات المتحدة لتأجيج الفتنة في سوريا سيعرض تركيا لضرر كبير، أما الحرس الثوري الإيراني فقد كان له موقف واضح من الدور التركي في سوريا فقد نشرت مجلة (صبح صادق) التابعة للحرس الثوري الإيراني مقالاً في إحدى أعدادها بعنوان ((موقف ايران الحازم بوجه الاحداث في سوريا)) واحتواء



المقال على تهديدات لتركيا وتحذير من موقفها في سوريا مؤكدا دعم ايران للنظام السوري ويلفت المقال نظر تركيا الى انها على خطأ اذ ما فكرت ان بأن سوريا متجهة الى الخراب وان على تركيا ان تعي انها لا تستطيع تحقيق طموحاتها في المنطقة الا بالتحالف مع إيران وسوريا.^(٥٤)

ترافقت الرسائل الايرانية الى تركيا مع إشارات أخرى الى إمكانية استخدام المسألة الكردية ضد أنقرة خاصة مع ارتفاع وتيرة العمليات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني (PKK) ما أعطى انطبعا لانقرة بان الحزب يتلقى تسهيلات ايرانية لابتزازها، وبالرغم من هذا الموقف الايراني فقد حاولت تركيا التخفيف من حدة التوتر بين الطرفين، اذ صرح رئيس الوزراء التركي اردوغان انه "لا يمكن الحديث عن وجود توتر مع ايران"، كما وجهت القيادة التركية تحذيرا للإيرانيين مفاده (ان نظام الاسد بات مستكبرا من جراء تشجيعكم) كما طالب اردوغان ايران بوقف دعم النظام السوري.^(٥٥)

هذا التوتر في أجواء العلاقات التركية - الايرانية رغم ثقله الا انه لا يرقى الى مستوى قطع العلاقات الثنائية بعد ما وصلت اليه من تقدم فتركيا حريصة على استمرار تدفق الغاز والنفط الايراني لحاجتها الماسة له لتدوير عجلة اقتصادها ناهيك عن حجم الاستثمارات التركية في إيران خاصة في مجال الطاقة. في المقابل فان ايران لا ترغب في خسارة وسيط دولي مثل تركيا بينها وبين الدول الاوربية في موضوع ملفها النووي اذ رغم الاختلاف في الموقف تجاه الثورة السورية فأن عجلة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لم تتأثر وحتى الزيارات المتبادلة اذ شهد عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢، عدد من الزيارات المتبادلة بين الطرفين، فقد زار الرئيس التركي عبد الله غول ايران في شباط ٢٠١١، تلتها زيارة الرئيس الايراني احمدي نجاد الى استانبول ولقائه نظيره التركي، كما زار الناطق الرسمي باسم البرلمان الايراني علي لاريجاني تركيا في



كانون الثاني ٢٠١٢ لمناقشة تطورات الثورة لسورية والملف النووي الايراني اعقبها في نفس الشهر زيارة لوزير الخارجية التركي احمد داؤود أوغلو الى طهران لبحث نفس القضايا. (٥٦)

مما يعني استدراك الطرفين لما يجري بينهما ويبدو ان الامور ستسير الى جانب تركيا خاصة بعد فوز التيار الاصلاحى في الانتخابات الايرانية الاخيرة.

الاستنتاجات :

١- القت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ مطلع عام ٢٠١١ بتبعاتها السياسية والأمنية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط وخاصة على تركيا وإيران ابرز الفاعلين الدوليين في المنطقة إذ تملك كل منهما ثقلاً سياسياً ودوراً مهماً في المنطقة.

٢- كانت مواقف الدولتين تتسم بالتوافق تجاه العديد من الثورات التي شهدتها المنطقة العربية في تونس ومصر وليبيا, إذ حرصت الدولتان على تأييد الثورات ومحاولة الحصول على مكاسب جديدة بتأييد الانظمة التي اعقت هذه الثورات, وخاصة في مصر وتونس إذ سارعت الدولتان إلى الاعتراف بالأنظمة الجديدة وتقديم العون لها.

٣- حاولت إيران اظهار هذه الثورات على انها نتيجة لتأثيرات الثورة الإيرانية و"بشرت" بنظم إسلامية جديدة على غرار ما موجود في إيران وأعطتها صفة "الصحة الإسلامية" واعتبرتها ثورة على التبعية للغرب.

٤- وقعت إيران في تناقض بين المبادئ الثورية التي ايدت الثورات في مصر وتونس وليبيا وبين المصالح والانحياز الطائفي الذي ظهر واضحا من خلال تأييدها لاحتجاجات البحرين ثم دعمها للنظام السوري والوقوف ضد الثورة السورية, الأمر الذي كشف عن سياسة إيران تجاه المنطقة العربية والقائمة على اساس مصالحها السياسية ودعمها للنظام السوري من منطلق طائفي مصلي,



كما وقعت تركيا في تناقضات وانهارت نظرية العمق الاستراتيجي في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

٥- أما بالنسبة لتركيا فقد رحبت بالثورات العربية واعترفت بالأنظمة التي اتت بها هذه الثورات وأعربت عن استعدادها لتقديم يد العون والنصح لهذه الأنظمة خاصة وان تركيا تدرك جيدا بان ارادة هذه الشعوب هي التي ستنتصر لذا لا بد ان تسعى تركيا لإيجاد شراكة مميزة مع الأنظمة الجديدة ، حتى في الحالة الليبية التي اظهرت تركيا بمظهر الحريص على النظام الليبي من منطلق المصالح الاقتصادية المهمة التي تربطها بهذا النظام الا انها عادت واستدركت الامور وايدت الثورة.

٦- حاولت تركيا ان تجد لها ضماناً مستقبلياً في سوريا فيما لو تمت الاطاحة بنظام الأسد وذلك من خلال استضافتها لمؤتمرات المعارضة السورية وإيوائها للاجئين السوريين وتقديم المساعدات الانسانية للسوريين.

٧- على الرغم من الفتور الذي بدا واضحا بين تركيا وإيران من خلال وسائل الاعلام والتصريحات المتبادلة تجاه الثورة السورية، خاصة بعد تقديم ايران الدعم العسكري واللوجستي للنظام السوري، إلا ان هذا الفتور سرعان ما تلاشى ولم يؤثر على طبيعة المصالح المتبادلة التي تتسم بها العلاقة بين البلدين والتي قطعت شوطا كبيرا من التطور والتقدم في ظل وجود العديد من القضايا المشتركة اقليميا ودوليا.



الهوامش والمصادر

- ١- للمزيد من التفاصيل عن نظرية البعد الاستراتيجي، ينظر:-
 أحمد داؤود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر الثلجي وطارق عبد الجليل،مراجعة بشير نافع وأورهان كول أوغلو، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة: ٢٠١٠).
- 2- Nader Habibi and Joshua w. waker, "what is Driving Turkey's Reengagement with the Arab world?", Middle East Brief, No. 49, April 2011, p4; www.brandeis.edu/crown
- ٣ - محمد نور الدين، "وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي - التركي"، المستقبل العربي، العدد ٣٨٢، (بيروت: ٢٠١٠)، ص ٩٧.
- ٤ - لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا والثورات العربية تونس، مصر، ليبيا"، في سناء عبد الله عزيز الطائي، حركات التغيير العربية الريادة والمسار، (الموصل: ٢٠١٣)، ص ١٥٧.
- ٥ - محمد عبد القادر خليل، تركيا وثورات الربيع العربي"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط الالكتروني التالي:
www.AL_Ahram.com
- ٦ - حازم سعيد منتصر، "موقف تركيا أزاء الثورة في مصر"، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط.
www.Turkey.net
- ٧ - النعيمي، المصدر السابق، ص ١٦٣.
- ٨ - النعيمي، المصدر السابق، ص ١٦٦؛ منتصر، المصدر السابق.
- ٩ - النعيمي، المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٤؛ "الموقف التركي من الثورات العربية"، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط.
www.Ajazeera.net
- ١٠ - مركز الابحاث والدراسات السياسية، ((الموقف التركي من الثورة الليبية))، (الدوحة: ٢٠١١) متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط.
www.dohainstitute.org
- ١١ - النعيمي، المصدر السابق، ص ١٧٣.



- ١٢ - اميرة اسماعيل العبيدي، "الموقف التركي من الثورة الليبية"، في سناء عبد الله عزيز الطائي، حركات التغيير العربية الريادة والمسار، (الموصل: ٢٠١٣)، ص ٢٦٠.
- ١٣ - النعيمي، المصدر السابق، ص ١٨١.
- ١٤ - ديارى صالح مجيد، "تركيا والازمة البحرينية"، متاح على شبكة المعلومات الدولية موقع الحوار المتحدون على الرابط:

www.ahewar.org

15 - Payam Monseni; "The Islamic Awakening: Iran's Grand Narrative of Arab Uprisings", Middle East Brief, No.71, April 2013,

www.brandis.edu/crown

- ١٦ - راس أبو هلال، ((ايران والثورات العربية: المواقف والتداعيات)) المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: ٢٠١١)، ص ٣٠٢.
- ١٧ - محمد عباس ناجي، "ايران والربيع العربي: اعتبارات متداخلة ومتداخلة واستحقاقات مؤجلة"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط:

www.aL.Ahram.com

- ١٨ - "ايران تقول الاحداث في مصر تبشر بشرق أوسط أسلامي"، متاح على شبكة المعلومات الدولية موقع اخبار العالم على الرابط:

www.akhbaralalam.net/news

- ١٩ - محجوب الزويري، ايران ((الثورية)) والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الايرانية ومآلاتها، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: ٢٠١٢)، ص ٤.

٢٠ - ابو هلال، مصدر سابق، ص ٧-٨.

- ٢١ - خالد عبد العظيم، "العثمانية الجديدة: التحولات السياسية الخارجية التركية في الشرق الاوسط"، متاح على شبكة المعلومات الدولية موقع الاهرام الرقمي على الرابط.

www.digital.ahram.org.eg

22 - Joshua W. Walker, "Turkey's Time in Syria: Future Scenarios", Middle East Brief, No.63, May 2012, www.braneis.edu/crown



٢٣ - علي حسين باكر، "محددات الموقف التركي من الازمة السورية الابعاد الانية والانعكاسات ألمستقبلية المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة: ٢٠١١)، ص ٤-٥.

٢٤ - عقيل سعيد محفوظ، "سوريا وتركيا: ((نقطة تحول)) أم ((رهان تاريخي))"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: ٢٠١٢)، ص ٣٠، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط.

www.dohainstitute.org

٢٥ - أفق أولوتاش، كيليتش بوغرا، جان أجون، "سورية: أزمة تخطت الحدود"، مجلة رؤية تركية، العدد ٢، السنة ٤، صيف ٢٠١٥، ص ٧٥؛ باكير، المصدر السابق، ص ٧-٩.

٢٦ - المصدر نفسه، ص ١١.

٢٧ - علي حسين باكير، "الثورة السورية في المعادلة الايرانية والتركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (الدوحة: ٢٠١٢)، ص ١٤؛ حامد السويدي، تركيا وعلاقتها الإقليمية، (الموصل: ٢٠١٨)، ص ٦٩.

٢٨ - باكير، محددات الموقف التركي، ص ١٢.

٢٩ - المصدر نفسه، ص ١٤.

٣٠ - محفوظ، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٦.

٣١ - سبق لتركيا أن استضافت مؤتمرا للإخوان المسلمين السوريين في تركيا في بداية الازمة السورية، بل سبق لتركيا أن رعت لقاء بين فيلتمان ورياض الشفقة المرشد العام للإخوان المسلمين السورية وبمشاركة قطرية إسرائيلية في ١٢ نيسان ٢٠١١، يدل على علم تركيا المسبق وربما مشاركتها في ما حدث في سوريا، ينظر: محفوظ، المصدر نفسه، ص ٥٤؛ السويدي، المصدر السابق، ص ٦٩.

٣٢ - "تركيا ((تقلب)) الصفحة مع سوريا: قطعنا الاتصالات وسنفرض عقوبات"، صحيفة الحياة ٢٢/٩/٢٠١١، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الرابط.

www.daralhayat.com

٣٣ - محفوظ، المصدر نفسه، ص ٢٩-٣٠.

34- Walker, Op. Cit.

٣٥ - باكير، محددات الموقف التركي ...، ص ١٨-٢٠.



- ٣٦ - محفوظ، المصدر السابق، ص ٦٦-٦٧.
- ٣٧ - ناجي، المصدر السابق.
- ٣٨ - محجوب الزويري، " الحضور الإيراني في الأزمة السورية: قراءة تحليلية "، مجلة رؤية تركية، العدد ٢، السنة ٤، صيف ٢٠١٥، ص ١٣٩؛ ابو هلال، المصدر السابق، ص ١٠.
- ٣٩ - للمزيد من التفاصيل عن جذور العلاقات الايرانية السورية ينظر: بشار الجعفري، السياسة الخارجية السورية ١٩٤٤٦ - ١٩٨٢، (دمشق، ١٩٨٧).
- ٤٠ - باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية.....، ص ٢.
- ٤١ - "الامام الخامنئي في ذكرى الامام الخميني: الثورات القائمة ستنتصر.. وفلسطين ستعود" متاح على شبكة المعلومات الدولية موقع قناة المنار على الرابط.
www.almanar.com.lb
- ٤٢ - باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية....، ص ١١-١٢.
- ٤٣ - المصدر نفسه، ص ١٥.
- ٤٤ - "إيران ترسل عناصر من (الباسيج) لحماية نظام الاسد"، متاح على شبكة المعلومات الدولية موقع أخبار اليوم على الرابط. www.akhbaralyom.net.
- ٤٥ - "إيران ترسل (٥) الاف من الحرس الثوري الى سوريا لمساندة الاسد"، متاح على شبكة المعلومات الدولية موقع أخبار اليوم على الرابط.
www.akhbaralyom.net
- ٤٦ - باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية...، ص ١٣؛ الزويري، المصدر السابق، ص ١٤١.
- ٤٧ - للمزيد من التفاصيل حول العلاقات الثنائية ينظر:
Nader Habibi, "Turkey and Iran: Growing Economic Relations Despite western sanctions, Middle East Brief, No. 62, May 2012, www.brandeis.edu/crown
- ٤٨ - حقي أوغور، تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام"، في محمد عبد العاطي (محررا)، تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة: ٢٠١٠)، ص ٣٠-٣٢.
- ٤٩ - آرون ستين وفيليب بليك، "العلاقات التركية - الإيرانية من أصدقاء اصحاب مصالح الى علاقة معقدة"، موقع العهد الاخباري، ١٣/١٢/٢٠١٢:



<https://alahednews.com.lb/69565/88/>

- ٥٠ - هدى رزق، "الربيع العربي وأعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا ، صحيفة الأخبار العدد ٢٠٠٩ في ٢٢ ايار ٢٠١٣ ، باكير، الثورة السورية في العدالة الايرانية...))، ص ١٥-١٦ .
- ٥١ - محفوض، المصادر السابق، ص ٣١ .
- ٥٢ - المصدر نفسه، ص ٣٨ .
- ٥٣ - عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية (الاستمرار - التغيير)، (الدوحة: ٢٠١٢)، ص ٣٣٧ .
- ٥٤ - - باكير، الثورة السورية في العدالة...، ص ١٧ .
- ٥٥ - المصدر نفسه، ص ١٨ .

56 - Habibi, Op. Cit.